

أ. اسئلة متعددة الخيارات (٣٠%)

اختر الجواب المناسب

١. أي مما يلي لا يعد عاملاً يتعلق بفرص إصدار تقارير مالية احتيالية؟
 أ- غياب الضوابط المتعلقة بحساب التقديرات المحاسبية واعتمادها
 ب- الرقابة غير الفعالة على التقارير المالية من قبل مجلس الإدارة
 ج- ممارسات الإدارة المتمثلة في اعتماد التوقعات المجازفة بشكل مفرط
 د- ارتفاع معدل دوران موظفي المحاسبة والتدقيق الداخلي وتكنولوجيا المعلومات
٢. يعتبر الغش أكثر انتشاراً في الشركات الصغيرة والمؤسسات غير الربحية لأنه يصعب عليها الحفاظ على:
 أ- الفصل الملائم بين المهام
 ب- التعويض الملائم
 ج- المعايير الملائمة لإعداد التقارير المالية
 د- مجالس رقابية ملائمة
٣. أي مما يلي هو من العوامل التي تتعلق بالحوافز أو الضغوط المساهمة في إصدار تقارير مالية احتيالية؟
 أ- التقديرات المحاسبية الهامة التي تنطوي على تقديرات أو أحكام ذاتية
 ب- الضغط المفرط على الإدارة لتلبية متطلبات سداد الديون
 ج- ممارسات الإدارة المتمثلة في اعتماد التوقعات المجازفة بشكل مفرط
 د- ارتفاع معدل دوران موظفي المحاسبة والتدقيق الداخلي وتكنولوجيا المعلومات
٤. إذا كانت الميزانية العمومية لشركة خاصة مورخة في ٣١ ديسمبر ٢٠١١، وتقرير التدقيق مؤرخاً في ٨ فبراير ٢٠١٢، وكلاهما صادر في ١٥ فبراير ٢٠١٢، فإن ذلك يشير إلى أن المدقق بحث عن الأحداث اللاحقة التي وقعت حتى تاريخ:
 أ- ٣١ ديسمبر ٢٠١١
 ب- ١ كانون الثاني ٢٠١٢
 ج- ٨ فبراير ٢٠١٢
 د- ١٥ فبراير ٢٠١٢
٥. أي مما يلي لا يصح فيما يتعلق بالخيارات التي تملكها شركة التدقيق الرئيسية عند إصدار تقريرها حيث تشارك شركة تدقيق أخرى في تنفيذ التدقيق؟
 أ- إصدار تقرير مشترك بين شركتي التدقيق
 ب- عدم الإشارة إلى شركة التدقيق الأخرى في تقرير التدقيق وإصدار الرأي غير المتحفظ
 ج- الإشارة إلى مدقق الحسابات الأخرى في التقرير باستخدام صيغة معدلة (رأي مشترك أو تقرير مشترك)
 د- طلب رأي متحفظ أو عدم إبداء الرأي، اعتماداً على مستوى الأهمية النسبية، إذا لم يكن المدقق الرئيسي على استعداد لتحمل أي مسؤولية عن أعمال المدقق الأخرى
٦. في أي من الحالات التالية يجوز إصدار رأي متحفظ؟
 I. عندما يكون نطاق التدقيق مقيداً
 II. عندما يفتقر المدقق إلى الاستقلال
 III. عندما لا تُستخدم المبادئ المحاسبية المقبولة بشكل عام
 أ- I و II
 ب- I و III
 ج- II و III
 د- I و II و III

٧. وفقاً للفقرة الخاصة بالمبادئ في مدونة السلوك المهني، يجب أن يكون جميع الأعضاء:
- أ- مستقلين في الحقيقة والظاهر في جميع الأوقات
 - ب- مستقلين في الحقيقة والظاهر في جميع الأوقات
 - ج- مستقلين في الحقيقة والظاهر عند تقديم خدمات تدقيق الحسابات وغيرها من خدمات التأكيد
 - د- مستقلين في الحقيقة والظاهر عند تقديم خدمات التدقيق وغيرها من خدمات التأكيد كما وخدمات الضرائب
٨. أي من القروض التالية محظور بين شركة التدقيق أو أي من أعضائها والزبون المعني بالتدقيق؟
- أ- قروض السيارات
 - ب- القروض المضمونة بالكامل بالودائع النقدية في المؤسسة المالية نفسها
 - ج- قروض الرهن العقاري الجديد
 - د- أرصدة البطاقات الائتمانية غير المدفوعة والتي لا تزيد عن ١٠٠٠٠ دولار
٩. تقع مسؤولية إعداد البيانات المالية والإفصاحات المتصاحبة لها على:
- أ- المدقق
 - ب- الإدارة
 - ج- الإدارة والمدقق معاً وبالقدر نفسه
 - د- الإدارة في ما يخص البيانات، والمدقق في ما يخص الإفصاحات
١٠. عند تقسيم عمليات التدقيق الى دورات، يعود سبب معاملة عمليات الاستحواذ على الاصول الرأسمالية كما وتسديد هذه العمليات بشكل منفصل عن اقتناء السلع والخدمات إلى أن:
- أ- عمليات الاستحواذ على الاصول الرأسمالية تتعلق بتمويل الشركة بدلاً من عملياتها التشغيلية
 - ب- معظم عمليات الاستحواذ على الاصول الرأسمالية وتسديدها يتضمّن عدداً قليلاً من المعاملات، ولكن غالباً ما تكون كل من هذه العمليات عالية القيمة، وبالتالي يجب التدقيق فيها تدقيقاً وافياً.
 - ج- (أ) و(ب).
 - د- لا (أ) ولا (ب).
١١. لكي تكون أدلة التدقيق ملزمة للمدقق، يجب أن تكون كافية ومناسبة. أي مما يلي لا يصح في ما يتعلق بمدى ملاءمة أدلة التدقيق؟
- أ- كلما زادت فعالية نظام الرقابة الداخلية زادت الضمانة التي يملكها المدقق لجهة موثوقية التقارير المالية التي يقدمها الزبون.
 - ب- لكي يكون رأي المدقق مفيداً اقتصادياً ومربحاً لشركة التدقيق يجب أن يتم إعداده في خلال فترة زمنية معقولة، وأن يستند إلى الأدلة التي تم الحصول عليها والتي تضمن أرباح شركة التدقيق.
 - ج- تكون الأدلة التي يتم الحصول عليها من مصادر مستقلة خارج المنشأة أكثر موثوقية عموماً من الأدلة المجموعة حصراً من داخل المنشأة
 - د- تكون المعلومات التي يحصل عليها المدقق المستقل شخصياً وبصورة مباشرة من خلال الاستفسار والملاحظة والتفتيش أكثر إقناعاً عموماً من تلك التي يتم الحصول عليها بشكل غير مباشر.
١٢. أي من العبارات التالية ليست صحيحة في ما يتعلق بأدلة التدقيق؟
- أ- تعتبر أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها من مصادر خارجية مستقلة عن المنشأة أكثر موثوقية من تلك التي تم الحصول عليها من محاور داخل المنشأة.
 - ب- تعتبر الأدلة المستندية التي يحصل عليها المدقق بطريقة غير مباشرة أكثر موثوقية من تلك التي يحصل عليها مباشرة.
 - ج- تعتبر المستندات التي تنشأ خارج المنشأة أكثر موثوقية من تلك التي تنشأ من داخلها.
 - د- تعتبر الأدلة الخارجية (كالمراسلات مع البنوك) أكثر موثوقية من الأجوبة التي تم الحصول عليها من الإستفسارات مع العميل.

١٣. تكون الأدلة أكثر إقناعاً في ما يختص بحسابات الميزانية (المركز المالي) عندما يتم الحصول عليها:
- أ- في أقرب توقيت لتاريخ الميزانية.
 - ب- فقط من العمليات التي حدثت بتاريخ الميزانية.
 - ج- في عدة أوقات خلال السنة المالية.
 - د- فقط من الفترة حيث كانت العمليات الخاصة بالحساب قيد التدقيق الأكثر عدداً خلال السنة الضريبية.

١٤. يقلق المدقق من فشل العميل في إصدار الفواتير المتعلقة بكل البضائع التي تم شحنها. أي من الإجراءات التالية تساعد في جمع أدلة التدقيق المناسبة في هذه الحالة.
- أ- إختيار عينة من فواتير المبيعات المكررة، وتتبع مستندات الشحن الخاصة بها.
 - ب- تتبع عينة من مستندات الشحن إلى فواتير المبيعات ذات الصلة.
 - ج- تتبع عينة من قيود المبيعات اليومية إلى دفتر الأستاذ المساعد الخاص بالحسابات المدينة.
 - د- مقارنة مجموع عناصر جدول الحسابات المدينة مع رصيد حساب الذمم المدينة في دفتر الأستاذ.

١٥. في أي ترتيب يجب أن تحدث الخطوات التالية :

١. تقييم مخاطر عمل الزبون.
 ٢. فهم طبيعة عمل والقطاع الذي تعمل به.
 ٣. تنفيذ إجراءات تحليلية أولية.
 ٤. تقييم مخاطر التدقيق المقبولة.
- أ- ١، ٣، ٢، ٤
 - ب- ٢، ١، ٣، ٤
 - ج- ٢، ٤، ١، ٣
 - د- ٤، ٣، ١، ٢

١٦. يستخدم المدقق المعرفة المكتسبة من فهمه لطبيعة عمل الزبون والقطاع الذي يعمل به لتقييم :

- أ- مخاطر العمل.
- ب- مخاطر الرقابة.
- ج- المخاطر المتأصلة (الملازمة)
- د- مخاطر التدقيق.

١٧. أي من الأطراف التالية يوقع عادة كتاب التكليف بالتدقيق (خطاب الإلتزام) لدى الشركات الخاصة؟

- أ- الإدارة التنفيذية.
- ب- ممثل عن مجلس الإدارة.
- ج- ممثل عن لجنة التدقيق.
- د- امين الصندوق.

١٨. عمليات الرقابة الداخلية:

- أ- ينفذها ويتحمل مسؤوليتها المدققون الخارجيون.
- ب- تنطوي على سياسات وإجراءات مُصمَّمة لتوفير ضمانات معقولة بأن الشركة تحقق أهدافها وغاياتها.
- ج- تضمن امتثال الشركة لجميع الأنظمة والقوانين.
- د- تنطبق حصراً على الشركات المدرجة اسهمها في البورصة

١٩. يتمثل الهدف الأساسي لتدقيق نظام الضبط الداخلي المتعلق بالبيانات المالية من قبل المدقق الخارجي بـ :

- أ- منع صدور البيانات المالية الاحتمالية إلى العامة.
- ب- تقييم فعالية عمليات الرقابة الداخلية للشركة على جميع التأكيدات ذات الصلة في البيانات المالية.
- ج- إبلاغ الإدارة بأن عمليات الرقابة الداخلية فعالة من حيث منع ظهور البيانات غير الصحيحة في البيانات المالية.
- د- إجراء تدقيق البيانات المالية بكفاءة.

١٩. أي من المجموعات التالية يؤسس ويراقب عمليات الرقابة الداخلية للشركة ويديرها؟

أ- المدققون الداخليون

ب- مجلس الإدارة

ج- الإدارة

د- لجنة التدقيق

٢٠. يجب أن يؤرخ التقرير التجميعي اعتباراً من تاريخ:

أ- الانتهاء من العمل الميداني

ب- الانتهاء من التجميع

ج- إرسال تقرير التجميع

د- آخر حدث لاحق مشار إليه في الملاحظات على البيانات المالية.

ب. صح أم خطأ (٢٠%)

١. في الحالات التي يشارك فيها مدققون آخرون في عملية التدقيق ويصدرون رأيهم بالجزء الخاضع لتدقيقهم، يجب على المدقق الرئيسي أن يقرر ما إذا كان المبلغ المالي قيد التدقيق جوهرياً بالنسبة للبيانات المالية ككل.

- صح
 خطأ

٢. إن الأدلة الموضوعية أكثر موثوقية، وبالتالي أكثر إقناعاً من الأدلة الذاتية.

- صح
 خطأ

٣. العاملان الأكثر أهمية عند تحديد حجم العينة المناسب في عملية تدقيق هما توقع المدقق للأخطاء وموضوعية الأدلة.

- صح
 خطأ

٤. لا بد من الحصول على أدلة مناسبة كافية إذا كانت شركة التدقيق تسعى إلى تقليل المسؤولية القانونية.

- صح
 خطأ

٥. في الحالات التي يكون فيها الزبون الجديد خاضعاً في السابق لعملية تدقيق، يعتمد المدقق الجديد حصراً على المعلومات التي جمعها المدقق السابق عن الزبون.

- صح
 خطأ

٦. حيث يطلب مدقق الحسابات الجديد معلومات من مدقق الحسابات السابق وتكون العلاقة بين الزبون والمدقق السابق مشوبة بمشاكل أو نزاعات قانونية، يجوز أن يقتصر رد المدقق السابق على المدقق الجديد على ذكر أنه لن يتم تقديم أي معلومات.

- صح
 خطأ

٧. تحظر معايير التدقيق الاعتماد على عمل المدققين الداخليين بسبب عدم استقلاليتهم.
- صح
 خطأ
٨. يشترط في إصدار رأي غير متحفّظ بشأن الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية أن يكون التدقيق خالياً من أي نقاط ضعف جوهرية محدّدة، وألا يكون نطاق التدقيق مقيداً.
- صح
 خطأ
٩. يجب أن تشير تقارير التدقيق المالي الصادرة عن البيانات المالية لشركة خاصة إلى معايير التدقيق المالي المقبولة عموماً في فقرة النطاق
- صح
 خطأ
١٠. يعتبر معيار الاستقلال منتهكاً إذا بقيت الرسوم مقابل الخدمات المهنية المقدّمة غير مسدّدة لفترة تتجاوز ستة أشهر قبل تاريخ تقرير السنة المالية الجارية
- صح
 خطأ
١١. عندما تكشف الإجراءات التحليلية عن تقلبات غير معتادة في رصيد الحساب، يجري المدقق عدداً أقل من اختبارات الأرصدة وعدداً أكبر من اختبارات الرقابة ذات الصلة بالحساب
- صح
 خطأ
١٢. هناك عاملان رئيسيان يؤثران على مخاطر التدقيق المقبولة وهما المستخدمون المحتملين للبيانات المالية واحتمال إصدار رأي تدقيق غير متحفّظ.
- صح
 خطأ
١٣. بشكل عام، يقيم المدققون المخاطر الكامنة على أنها معتدلة بالنسبة للمعاملات مع الأطراف ذات الصلة لأنهم يتوقعون من العملاء أن يكونوا على دراية بتدقيقهم في مثل هذه المعاملات.
- صح
 خطأ
١٤. يتمثل أحد أغراض تنفيذ الإجراءات التحليلية الأولية في مرحلة التخطيط لتدقيق الحسابات بمساعدة المدقق على إجراء تقييم أولي لمخاطر الرقابة
- صح
 خطأ
١٥. إذا عيّن أحد المدققين سقفاً للأخطاء المالية المقبولة في الحسابات المدينة قدره ١٠٠٠ دولار، فإنه سيحتاج إلى الحصول على مزيد من أدلة التدقيق لهذا الحساب عما لو كان السقف محدداً بـ ١٠٠٠٠٠ دولار
- صح
 خطأ

١٦. حيث يقرّر المدقق التدقيق حول الحاسوب "audit around the computer" تنتفي الحاجة إلى فحص ضوابط تكنولوجيا المعلومات التي يطبقها الزبون أو فهم عمليات الرقابة الداخلية المتصلة بنظام تكنولوجيا المعلومات التي يستخدمها الزبون.

- صح
○ خطأ

١٧. تركز فحوص تفاصيل الأرصدة على بداية أرصدة السنة ونهايتها.

- صح
○ خطأ

١٨. عند التدقيق في حسابات شركة عامة، يجب فحص الضوابط الحاسوبية إذا اعتبرت بمثابة ضوابط رئيسية للحد من احتمال وجود أخطاء جوهرية في البيانات المالية

- صح
○ خطأ

١٩. عندما تقوم الشركة بإعداد فواتير مبيعات متعددة النسخ ومرقمة مسبقاً عند استلام طلبات الزبائن، يكون احتمال عدم إصدار الفواتير للزبائن أكبر عما يكون عند إعداد الفواتير بعد شحن البضائع.

- صح
○ خطأ

٢٠. تسمح معايير التدقيق المهنية للمدققين باستخدام أساليب أخذ العينات الإحصائية وغير الإحصائية على حد سواء.

- صح
○ خطأ

ج- أجب على سوائين من الاسئلة الثلاث الواردة أدناه (٥٠%):

المسألة رقم ١

تحقيقاً لأغراض دعم تأكيدات البيانات المالية، وضع المدقق المالي أهدافاً محدّدة للتدقيق وصمّم اختبارات موضوعية لاستيفاء كل هدف وتحقيقه. تشير البنود ١ - ٧ إلى أهداف التدقيق في حسابات الاستثمار والحسابات المدينة. نورد بجانب كل مجموعة أهداف قائمة بإجراءات التدقيق المقترحة لها. إخر لكل هدف تدقيق الإجراء المناسب الذي يلّيه بالدرجة الأولى. يمكن اختيار كل إجراء مرّة واحدة فقط.

إجراءات التدقيق في حسابات الاستثمار

- أ- التأكد من تسجيل أي انخفاض في سعر الاستثمارات تسجيلًا صحيحًا.
ب- التأكد من تسجيل التحويلات من الحافظة الاستثمارية المتداولة إلى الحافظة الاستثمارية غير المتداولة تسجيلًا صحيحًا.
ج- الحصول على تأكيدات إيجابية اعتبارًا من تاريخ الميزانية العمومية للاستثمارات التي يملكها أمناء مستقلون.

أهداف التدقيق في حسابات الاستثمار

ج	ب	أ	
			١. حسابات الاستثمار موثقة ومصنفة بشكل سليم في البيانات المالية.
			٢. حسابات الاستثمار المسجلة تمثل الاستثمارات المملوكة فعليًا بتاريخ الميزانية العمومية.
			٣. الاستثمارات التجارية مقيمة تقييماً صائباً بالقيمة السوقية العادلة في تاريخ الميزانية العمومية.

إجراءات التدقيق في الحسابات المدينة

- أ- إجراء فحوصات قطع حساب المبيعات للتأكد من أن عمليات المبيعات والبنود المدرجة بشأنها في المخزون وتكلفة السلع المباعة يتم تسجيلها في نفس الفترة وفي الفترة المناسبة.
- ب- مراجعة ميزان الحساب بعد الإغلاق الخاص بالحسابات المدينة المتأخرة الكبيرة.
- ج- مراجعة اتفاقيات القروض للحصول على مؤشرات تحدّد ما إذا كانت الحسابات المدينة قد تم إدراجها أو التعهّد بها.
- د- مراجعة ميزان الحساب الخاص بالحسابات المدينة للمبالغ المستحقة من المسؤولين والموظفين.

أهداف التدقيق في الحسابات المدينة

د	ج	ب	أ
			٤. تمثّل الحسابات المدينة جميع المبالغ المستحقة للمؤسسة في تاريخ الميزانية العمومية.
			٥. للمؤسسة الحق القانوني في جميع الحسابات المدينة بتاريخ الميزانية العمومية.
			٦. تُدرج الحسابات المدينة بصافي القيمة الممكن تحقيقها.
			٧. الحسابات المدينة موثقة ومعرضة بشكل صحيح في البيانات المالية.

المسألة رقم ٢

في شهر نوفمبر من العام ٢٠١٧، تضرّر المكتب الرئيسي لشركة XYZ بسبب حريق. تم إتلاف العديد من السجلات المحاسبية للشركة قبل إجراء تدقيق الحسابات للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧. قام المحاسب المالي للشركة بإعداد بيانات مالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ على أساس التقديرات والمعلومات التي تمكّن من استردادها. بصفتك المدقق المالي للشركة، أكملت تدقيق هذه البيانات المالية ولكنك لم تتمكن من الحصول على أدلة تدقيق كافية في جميع المجالات.

المطلوب:

(أ) صياغة هذه التفاصيل بالشكل المناسب لإدراجها في تقرير تدقيق الحسابات لشركة XYZ. ملاحظة: ليس مطلوباً منك أن تصيغ تقرير المدقق بالكامل، بل التركيز على الفروقات من أجل إصدار تقرير غير معدّل.

(ب) شرح الأشكال التالية للتقرير المعدل والتميز بينها.

(i) الفقرات التوضيحية؛

(ii) الرأي المتحفّظ؛

(iii) عدم إبداء الرأي؛

(iv) الرأي المخالف.

المسألة رقم ٣

قم بإعداد خطة تدقيق للتحقق من الدورة النقدية. يجب أن تتضمن خطة التدقيق التأكيدات الخمسة كافة، ويجب عليك أن تختار إجرائي تدقيق لكل تأكيد.

عملاً جيداً